الاتجاه النّحوي في الإعجاز
مُقاربة نقديـّة

أ.م.د. ليث داود سلمان
كلية الآداب – قسم اللغة العربية

تقديم

أبدع بعض المتحمسين، إذ أنتج وجهاً غريباً، وأدرج فرعاً دخيلاً في إعجاز القرآن، فرام يحوم في صناعة الأهواء، ومشتت الآراء؛ ليدعّم فيه النبوة، ويؤكد دلائل الوحي والتنزيل.

وقد بنى هذا الوجه سلّمه على مسالك النحويين المتباينة، ومشاربهم المختلفة، وإذا كانت المدرسة الواحدة تفرز لنا أبناءً نابغين، فإنّ تعدد قراءاتهم تُوجب الحيرة لدى العرب، وتكشف عن الحسرة، إذ ليس لهم، أعني العرب الفصحاء، وسع على ذلك، فكيف إذا فرغنا من تعدد المدارس النحوية، وكثر أفرادها، ونما عود الخلاف بينهم؟!

هذا ما تصوره لنا قراءة نفر من الباحثين في مقاربة الإعجاز القرآني من جهة نحوية، والكشف عن أثره في الثقافة الإسلامية.

قبل أن نتوغل إلى متن البحث ونخوض غمار القراءة والتنقير يجدر بنا أن نحلل المركب الوصفي، الذي ينتجه هذا الاتجاه•إلى عناصره اللفظيّة ،ونعاين أجزاءه البنائيّة، محاولة لرصد مسار المفهومين في مقاربات اللغويين وحقول المعرفة المنتجة لهما؛ حتى يكون التعاطي وافيا في الكشف عن الناتج الدلاليّ الذي يؤول إليه ذلك التأليف.

الإعجاز

المقاربات اللغوية

الإعجاز فِي استعماله اللغوي، له حضور فاعل فِي كل معجمات العربية بصوره المتعددة؛ لأنّه فيما بعد أخذ طريقه إِلَى تأسيس ذاته فِي الثقافة الإسلامية، بوصفه عنصراً فاعلاً فِي الحجاج، وأداة فاعلة يركن إليها فِي الإقناع، فأخذ مساحة من البسط لدى العلماء والمعجميين، لاقترانه بالمقدس الغيبي من جهة، وكونه أسهم فِي إثراء الحركة النَّقدية والعلمية الَّتِي شهدتها الحاضرة الإسلامية فِي العصور المتقدمة، من جهة أخرى.

ففي جمهرة ابن دريد «٣٢١هـ»:

«العجز: معروف، ويقال عجزٌ أيضاً وأمرٌ أيضاً وامرأة عجاز ولا يقال للرجل أعجز وإنما يقال آلى.

وَعَجز الرجل عن الشَّيء يعجِز، وعَجَزتِ المرأة تعْجُز عجزاً، إذا صارت عجوزاً، وعجِزت تعجَز عجوزاً، وكذلك الرجل من التقصير...»[i].

وفي التَّهذيب قال الأزهري «٣٧٠هـ»:«ومعنى الإعجاز الفوت والسّبق. يقال: أعجزني فلان، أي: فاتني. وقال الليث: أعجزني عن طلبه وإدراكه.

ومنه قول الأعشى:

فـــذاك ولَـــمْ يُعجِـــز مِـــن المـــوت رَبّـــهُ

ولكـــــن أتـــــاهُ المـــــوتُ لا يتـــــأبّق[ii]

أبو عبيدة عن أبي زيد: إنّه ليُعاجِز إلَى ثقة، إذا مال إليه.

ويقال فلان يعاجز عن الحق إلَى الباطل، أي يلجأ إليه..»[iii].

وذكر عن الليث•:«العجوز: المرأة الشيخة، والفعل عجُزت تعجُز عجزاً... وقال ابن السكيت: عجَزتُ عن الأمر أعجِزُ عنه عَجْزاً ومَعجزَة.

قال: وقد يقال عَجِزت المرأة تَعَجز، إذا عظمت عجيزتها..»[iv].

وقال الليث: العجوز: نصل السيف.

ويقال: للخمر إذا عتّقت عجوز.

والعجوز القبلة و العجوز: البقرة. و العجوز: الخمر.

وروي عن ثعلب «٢٩١هـ» أنّه قال: رجل معجوز، ومشفوه ومعروك، ومنكود، إذا ألحّ عَلَيْهِ فِي المسألة.

والعجيزة عجيزة المرأة خاصة.

وعن الكسائي«**١٨٩هـ**»فلان عجزة ولد أبويه[v].

وفي صحاح الجوهري«٣٩٣هـ»:

«العَجُزُ: مؤخرة الشيء يؤنث ويذكر...والجمع أعجاز والعجيزة للمرأة خاصة.

والعجز الضعف. تقول: عَجَزتُ عن كذا أعجزُ بالكسر عَجْزاً ومَعجِزة ومَعْجَزة ومَعْجزاً بالفتح أيضاً عَلَى القياس.

وعَجَزت المرأة تعْجُزُ بالضم عُجُوزاً، أي: صارت عَجُوزاً. وعجزت بالكسر تعْجَز عجزاً وعُجزاً بالضم: عظمت عجيزتها.

قال ثعلب: سمعت ابن الأعرابيّ يقول: لا يقال عَجِزَ الرجل بالكسر إلاّ إذا عَظم عَجُزُهُ.

وأَعْجَزْتُ الرجل: وجدته عاجِزاً. وأعْجَزَهُ الشيء: أي فاته.

وعجَّزت المرأة تعجيزاً: صارت عجوزاً.

والتَعجيزُ: التَّثبيط، وكذلك إذا نسبتَه إِلَى العَجْزِ. وعاجَزَ فلانٌ، إذا ذهب فلم يوصل إليه. والمُعجِزَة: واحدة مُعجِزات الأنبياء. والعَجوز: نصل السيف. والعجوز: رملة بالدهناء...

وتعجّز البعير: ركبت عجزه....»[vi].

وفي مقاييس ابن فارس «٣٩٥هـ»:

«العين والجيم والزَّاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما عَلَى الضعف والآخر عَلَى مؤخّر الشيء.

فالأوّل عَجَز عن الشيء يَعْجِز عَجْزاً، فهو عاجز، أي ضعيف، وقولهم إن العجز نقيض الحزم فمن هذا؛ لأنّه يضعف رأيه، ويقولون: «المرءُ يعجزُ لا محالةَ»، ويقال أعجزني فلان، إذا عجزت عن طلبه وإدراكه، ولن يعجز الله شيء أي لا يعجز الله تعالى عنه متى شاء...

ومن الباب العجوز.... ويقال فلان عَاجَزَ فلان، إذا ذهب فلم يوصل إليه.. وربما حملوا عَلَى هذا فسمّوا الخمر عجوزاً، وإنما سمّوها لقدمها، كأنها امرأة عجوز..

أمّا الأصل الآخر فالعجُوز: مؤخر الشيء والجمع أعجاز، حتى انهم يقولون عَجُز الأمر وأعجاز الأمور، ويقولون: «لا تَدَبّروا أعجاز أمور ولّتْ صدورها».

والعَجَز داء يأخذ الدابة فِي عَجُزها. يقال: يقال هي عجزاء والذكر أعجز...»[vii].

التحديد الاصطلاحي

ظهر المعنى الاصطلاحي بشكل محدد عند الباقلاني في كتابه الانتصار ،وهو يُعدّ بداية، اتكأ عليها العلماء فِي صياغته الاصطلاحية، إذ يقول فِي المعجزات:«هي أفعال الله تعالى الخارقة للعادة المطابقة لدعوى الانبياء وتحديهم للأمم بالإتيان بمثل ذلك»[viii].

ولم أقف فيما تتبعت . عَلَى تعريف للمعجزة قبل هذا، بل كانت مرتكزاتهم تدور فِي فلك العناصر المؤلفة له.. ثم أخذت التحديدات بعد ذلك، تعيد تشكيل التعريف بصورة نظمية، وصياغات كلامية، لا تخرج كثيراً عن الأسس والمبادئ الَّتِي أشار إليها النص القرآني نفسه في آيات التحدي وإثبات العجز.

وقد حدّه الشيخ المفيد«٤١٣هـ» بقوله: «هو الأمر الخارق للعادة المطابق للدعوى المقرونة بالتحدي المتعذر عَلَى الخلق الإتيان بمثله»[ix].

وتكاد تكون فقرات التحديد المفيدي هي المستحوذة عَلَى سيرورة المعنى الاصطلاحي، والمهيمن عَلَى نسق تأليفه، والظاهر أنّه أفاد مِمّا قدمه سابقوه كالجاحظ والخطابي والرماني فِي الأركان الثلاثة المتقدمة، فأعاد إنتاجها فِي تحديد مفهومي.

وزاد البغدادي«٤٢٩هـ» قيداً ومعنى يتمم به مفهوم الإعجاز، فقال:

«وحقيقة المعجزة عَلَى طريقة المتكلمين ظهور أمر خلاف العادة فِي دار التكليف لإظهار صدق ذي نبوة من الأنبياء أو ذي كرامة من الأولياء مع نكول من يتحدى به عن معارضته مثله» [x].

فالتقييد هُوَ أنْ تكون المعجزة فِي دار التكليف وعالم التشريع، والمعنى هُوَ فِي توسع صدق الدعوة لتشمل الأولياء مع الأنبياء.

وهذا المعنى لم يثبت له قرار، ولم ترسخ له قدم فِي نسق التعريف، فلم يذهب إليه إلاّ القليل، وبقي رهين الآراء الفردية والتصورات الأحادية الَّتِي لا يمكن أن تهيمن، ولكن تبقى من الإشكالات المطروحة فِي مجال النقد والتقويم.

وقد ساق الشريف المرتضى «٤٣٦هـ» رأيه مجملاً بقوله:«ومعنى قولنا معجز فِي التعارف ما دل عَلَى صدق من ظهر عَلَيْهِ واختص به»[xi].

وقد جعل المرتكزات من شرائطه عَلَى النحو الآتي:

- أنْ يكون من فعل الله.
- أنْ ينتقض به العادة المختصة بمن ظهر المعجز فيه.
- أنْ يختص بالمدعي عَلَى طريقة التصديق لدعواه[xii].

ولا ريبَ أنّ التحديد عند المرتضى يكشف عن الفهم المشترك فِي التصورات الثقافية المعاصرة، إذ إنّ الاتفاق حاصل عَلَى أنّه من البديهيات الَّتِي لا يتنكر لها أحد. وتثبيت الشرائط يوحي بإعطاء الصيغة العلمية الَّتِي يجب أنْ يُتكأ عليها فِي تعزيز مفهومه فِي مجال العقيدة والكلام. وقد جعل المرتضى مفهوم التعذر وترك المعارضة فِي ضمن هذه الشرائط، إذ يقول: «وأمّا الوجه فِي كون المعجز متعذر الجنس أو الصفة المخصوصة عَلَى العباد، فهو لأنا متى لم نعلم كذلك لم نثق بأنّه من فعله تعالى وجوزنا أنْ يكون من فعل غيره»[xiii].

فكونه فعل الله مستبطن للكمال، لا يشوبه نقص ولا يطرو عَلَيْهِ خرص.

وللماوردي«٤٥٠هـ» تحديد، بسّط القول فيه، فالمعجز: «ما خرق عادة البشر من صفات لا تستطاع إلاّ بقدرة إلهية، تدل عَلَى أنّ الله تعالى خصه بها تصديقا عَلَى اختصاصه برسالته، فيصير دليلا عَلَى صدقه فِي ادّعاء نبوته، إذا وصل ذلك منه فِي زمان التكليف»[xiv].

وقد زاد هذا التحديد قيد المنشأ فِي تحقيق الفعل الخارجي، وهو القدرة الإلهية، الَّذِي يمثل مرجعاً سببيا ذا علة تامة فِي إضفاء الطابع المهيمن عَلَى ساحة التجلي الفعلي خارجاً. وفي ضوئه تتماز صنعة الإعجاز من غيرها مِمّا يمكن أنْ يكون خرقا للعادة والمألوف.

وفي موضوعه ومتعلقه قيد آخر، إذ لا تصح المعجزة فِي إظهار أيّ وظيفة إلهية أخرى، ولا فِي تجلي منصب غيبي آخر، مما نجده عند الصحابة والصالحين والعلماء والعارفين.

وفي قصرها عَلَى عالم التشريع، ومحل دار التبليغ أسر آخر، لإخراج ما يظهر فِي يوم القيامة من أمور

تجانب المأنوس، كنطق الجوارح وغيرها.

ثم أخذت التحديدات الاصطلاحية للمفهوم تشق طريقها، وتشرع سبيلها اعتمادا عَلَى ما بلوره المتقدمون، وقنّنه المصنفون فِي هذا المجال.

فالرازي«٦٠٦هـ» يقول فِي المعجزة: «هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة»[xv].

والقرطبي«٦٧١هـ» يتكئ عَلَى المفهوم ذاته فِي التحديد، إذ يقول: «وسميت معجزة لأنّ البشر يعجزون عن الإتيان بمثلها»[xvi].

وقد شرع بشرح حدود التعريف من الشرائط الخمسة الَّتِي ذكرها:

- أنْ تكون ما لا يقدر عليها إلاّ الله.
- أنْ تخرق العادة.
- أنْ يستشهد بها مدعي الرسالة عَلَى الله«ﷻ».
- أنْ تقع وفق دعوى المتحدي بها.
- أنْ لا يقدر عليها أحد[xvii].

والمعجزة عند نصير الدين الطوسي«٦٧٢هـ»: «هو ثبوت ما ليس بمعتاد أو نفي ما هُوَ معتاد مع خرق العادة ومطابقة الدعوى»[xviii].

وقد أقُصي عن هذا التحديد مفهوما التحدي وعدم المعارضة، فالأوّل يضفي طابع المواجهة الميدانية بالطلب المؤكد، وهو مقدمة أوّلية لتحرير المطالب النبوية. والثاني يمثل النتيجة الحتمية لما ينبغي ان يحتدم عَلَيْهِ الطلب والدعوى فِي التحدي. فهما يمثلان جدلية الجذب والدفع، ففي الوقت الَّذِي يراد من التحدي استمالة العقول وتقريب النفوس؛ لفهم البواعث الكامنة خلف المواجهة والمشادة، تتهافت العقول اسرى بيد نوازعها وكبريائها، فتغدو خارج الحلبة، والهزيمة يسوقها، مولين الدبر، تاركين المعارضة بعد أنْ أيقنوا تبدد دوافعهم وتشتت مسالكهم الجمّة. ولا ريب أنّ هذين المفهومين، لهما إسهام فاعل فِي تحديد المصطلح، وترسيخ دعائمه؛ فهما ممّا أفرزته طبيعة النظر العقلية فِي تتبع مسارات الفهم لدى المتكلمين، وهم يثبتون النبوة وطرائق صحتها ومسالك صدقها. نعم، يمكن أنْ نحمّل النص الاصطلاحي المضامين الَّتِي يشير إليها المفهومان المتقدمان إذ إنّ مطابقة الدعوة تنبئ عن نجاح الطلب فِي التحدي وفشل المعارضة، وفي ظهور المعجز عَلَى يد النبي مما يثبت فيه ما ليس بمعتاد أو ينفي ما هُوَ بمعتاد، من أكبر القرائن وأعظم الأدلة عَلَى مؤدى صاحب الدعوة، ومشروعية المتبني لها؛ لأنّها تفصح عن إسناد هذا الفعل فِي الواقع والعين إِلَى قوة عُليا، ليس للإنسان قبل بمجاراتها ومعارضتها.

وقد جعل الشريف الجرجاني«٨٢٦هـ» التحديد مقروناً بالدعوة إِلَى الخير والسعادة؛ إذ يقول: «المعجزة أمر خارق للعادة، داع إِلَى الخير والسعادة، مقرون بدعوة النبوة، قصد به إظهار صدق من أدّعى إنّه رسول من الله تعالى»[xix].

ولا أحسب أن قيده «داع إِلَى الخير والسعادة» له فاعلية فِي التوصيل، وأثر فِي الإقناع، يفيد منه المتلقي أكثر من فقرة «مع ترك المعارضة» الَّتِي أبعدها المصنف، لأنّ فكرة الخير والسعادة من ذاتيات السفارة، واللوازم غير المنفكّة عن مقتضيات النبوة، لذا يكون القيد المتقدم خارجاً عن بنود التعريف؛ لأنّه يساوق مفهوم النبوة ويواطئ حيثياتها.

ولم يزد السيوطي«٩١١هـ» عَلَى الفقرات الثلاثة الَّتِي أخذت سلطتها فِي البحث العقدي:

- أمر خارق للعادة.
- مقرون بالتحدي.
- سالم من المعرضة[xx].

مِمّا تقدم يستبان أنّ الإعجاز مطلب عقدي، دوافعه الأساسية رفع أعلام النبوة، وتثبيت دلائلها، الَّتِي بدورها تؤكد هوية المرسل وخصائصه الوجودية، فإذا ثبت أنّ القرآن معجز، علم المخاطب أنّ الرسول صادق فِي دعواه، وأيقن أنّ السفارة هي واسطة إلهية للتقنين والتشريع، تنظم شؤون الأمم والشعوب.

ولمّا كان مفهوم الإعجاز سبيله فاعلية الإقناع للمتلقي، بأمر خارجي واقعي، علمنا أنّه من المفاهيم الفلسفية الانتزاعية الَّتِي تستند إِلَى حقيقة خارجية. وهذا يعني أنّه يدور مدار الحقيقة المعجزة والواقع المعجز، الَّذِي أفلت معه القدرة، وتهور معه الحول والشقة.

النحو

لمقاربات اللغوية

النحو من المفاهيم التي كان لها حضور في معجمات اللغة، قال ابن دريد:«النحو: القصد، نحوت الشيء، أنحوه نحوا، إذا قصدته. وكل شيء أممته ويمّمته جميعا فقد نحوته، ومنه اشتقاق النحو في الكلام، كأنه قصد الصواب»[xxi].

ولم يخرج الأزهري عن ذلك المنحى؛ إذ قال:«قال الليث: النحو القصد نحو الشيء، نحوت نحو فلان أي قصدت قصده.

وأخبرني المنذريّ عن الحراني عن ابن السكّيت قال:نحا نحوه ينحوه إذا قصده،ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه إلى وجوه الإعراب.

وقال :وأنحى عليه وانتحى عليه إذا اعتمد عليه...»[xxii].

والنحو عند ابن فارس مؤلف من ثلاثةأصول النون والحاء والواو«تدل على،ونحوت نحوه،ولذلك سمي نحو الكلام؛لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به.ويقال إن بني نحوٍ:قوم من العرب...

ومن الباب :انتحى فلان لفلانٍ :قصده وعرض له»[xxiii].

التحديد الاصطلاحي

ثمّة تحديدات متعددة ذكرت لهذا العلم، منها ما ذكره الفارسي٣٧٧هـ بقوله:«النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب،وهو قسمان :أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها»[xxiv].

وحدّه ابن جني ٣٩٢ هـ بقوله:«هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره،كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة،فينطق بها وإن لم يكن منهم»[xxv].

وهو عند السكاكي ٦٢٦ هـ:«أن تنحو معرفة كيفيّة التركيبفيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطةمن استقراء كلام العرب وقوانين مبنيّة عليها ليتحرز بها عن الخطأ في التركيب من حيث الكيفيّة»[xxvi].

وقد ذكر أبو حيّان الاندلسي ٧٤٥ هجملة منها على النحو الآتي:

«قال صاحب المستوفي :النحو صناعة علميّة ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغ النظم وصورة المعنى،فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى.

وقال صاحب البسيط:النحو هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلولاتها.وقال ابن هشام :النحو علم بأقيسة تغيّر ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب.وقال صاحب المباحث: النحو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربيّة إفراداً وتركيباً فقط.

وقال صاحب المقرّب: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب،الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

وقال صاحب البديع:النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً واصطلاح ألفاظٍ حدّاً ورسماً»[xxvii].

وفي كل التعريفات المتقدمة نجد البعد الآلي والمسلك المعياري الذي يقتضي وجود قوانين وأنظمة ،تُراعى من أجل بلوغ الغاية والمقصد.فهو علم قد ارتبط بموضوع التأليف بحثا عن السلامة اللغويّة،وتوخيا للصحّح في مجاراة العرب ومحاكاة ألسنتهم.

إنه علم تجمع مسائله من من مبدأ المحاكاة والتقليد،وتنسج خيوطه من صور التركيب المتعددة التي ظهر بها المنطق الفصيح،وتثبت أنظمته وتضبط قوانينه على أساس الأحكام المشتركة والعلل المتوافقة.

بقي علينا أن نتحدث عن الموضوع الذي يشتغل عليه الفنّ المتقدم ؛ لأنه يوقفنا على المنطقة الشرعية المنتجة لمسائله ، ويعرّفنا الحدود المعرفية التي يبسط القول فيها ، مما تعد مائزا له من غيره من العلوم. يقول العلوي ٧٢٩ هـ:«فالنحويُّ ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة...ونظر النحويِّ من جهة رفع المبتدأ ،وتقديم خبره عليه وتنكير المبتدأ ،وتوسيط الظرف إلى غير ذلك مت الأحوال الإعرابيّة»[xxviii].

وهو في نظر الفاكهي ٩٧٢هـ: «الكلمات العربيّة ،لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابيّة والبنائيّة»[xxix].

وذكره الصبّان ١٢٠٦هـ بقوله:«فموضوع هذا الفنّ الكلمات العربيّة من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء»[xxx].

وفي فائدته قيل:«وفائدته الاحتراز عن الخطأ في اللسان ،والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنّة ومسائل الفقه ،ومخاطبة العرب بعضهم بعضا»[xxxi].

وعلى المنوال نفسه يجري قول بعضهم:«وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه»[xxxii].

وفي ضوء ما تقدم من التحديد الاصطلاحي ،وفرز مساحة الاشتغال، والأثر المترتب على تعلّم هذا الفنّ؛يتبيّن :أنه فن عرض للثقافة الإسلاميّة بفعل المؤشرات الفكريّة،وطرأ على أنظمتها التبليغيّة بسبب من هيمنتها الدينيّة والسياسيّة، وقد تقمص رداء المعياريّة؛ليكون آلة صناعتها النظوم الصحيحة والصياغة الفصيحة.وهو بهذا الفهم ليس له مزيّة بذاته؛حتى يكون محلّاً لجهة ارتكاز ،يُراد إيصال نسبة الإعجاز إليها،إذ لا خرق للعادة ،ولا تجاوز للمألوف،ولا مما يقتضي التحدي.والنسبة التقييديّة بينهما قلقة،لا تعطي مركّباً معرفيّا ذا أثر في الإبلاغ والتواصل،وكل ما يمكن أن نستشفّه منه ادّعاء النسبة ومصادرة الحقيقة والواقع.

ومن رام النظر الدقيق في قراءة الوافد الجديد ،فعليه ان يستنطق هذين المفهومين من محل انتزاعهما ،ويعقد بينهما مقاربة دلاليّة جامعة في نقطة التقائهما؛لكي يفصح المركّب الوصفي عن هويته المعرفيّة التي تشخّص وجوده الذهني من جرّاء ذلك العقد الدلالي بينهما،وفي ضوء ذلك يمكن أن نحظى بالمراد،سواء أكان من جهة الرفض أم القبول؟

نعم ،نحن لاننكرفاعليته الاقناعيّة وسهامه الإبلاغيّة التي اكتسبها من معطيات خارجيّة،يمثل البعد الدينيّ والجانب القدسيّ أسّها وأساسها،ولكن هذا لا يعني سلامته الفكريّة وبراءته الموضوعيّة،فمقررات النظر الحصيف ومبتنيات المنطق الرصيف تأبى شرعيّته الوجوديّة لأنه قائم على منطق الفرض والادّعاء،وقد تحرر القول إن ميدان أحدهما يختلف عن منطقة اشتغال الآخر،فالبحث في الإعجاز هو النظر في المطالب العقديّة التي تقرر إثبات شيء ،تضعف القدرة البشريّة عن بلوغه.والنحو يشتغل على القواعد المستنبطة من كلام العرب لتكون معيارا لتصحيح اللسان،فلا هو محل للإعجاز ،ولا ميدان لإظهار المنازل البرهانيّة في الايقان وتحقق الإذعان.

وممن اشتغل على هذا الاتجاه الدكتور محمد حماسة الذي ظهر لنا بكتابه «من الإعجاز القرآني تعدد أوجه الإعراب في الجملة». ولنقف على ما قاله الدكتور في مدخل الكتاب والتمهيد له: «والذي أودّ أنْ أعرض له هنا مسألة لم يعرض لها أحد من قبل – في مبلغ علمي – على أنّها وجه من وجوه إعجاز القرآن، وهي تعدد أوجه الإعراب في الجملة الواحدة، ويكون لكل وجه منها – من غير شك – معنى يُراد وغاية تقصد...»[xxxiii].

وقد كان مبعث التعدد في الآراء والتشعب في الرؤى الركون إلى اللغة المكتوبة في القرآن، وهذا يجعله يفقد – كما يقول المصنّف – الكثير مما يلامس الواقع اللغوي، وما يقترن بالكلام المنطوق. وكان النحاة في قراءاتهم يقدمون احتمالات عدّة للغة العليا التي تفقد كل ما يرافق تحققها في الكلام المنطوق.. لذا كان التعدد في الأوجه الإعرابية من هذه الجهة ضرباً من ضروب الإعجاز، ودليلاً على ثراء نصّه وخصوبة عطائه، وتعدّد اشعاعه، بحيث تبدو الجملة القرآنية كالماسة المشعة أنّى استقبلتها ألقت عليك ضوئها[xxxiv].

وقد جعل له أربعة أبحاث هي:

– الإعجاز في الحذف في الجملة.

- الإعجاز في نغمة الوقف والابتداء.
- الإعجاز في الكلمات التي لا تظهر عليها علامات الإعراب.
- الإعجاز في اشتراك أكثر من وظيفة في علامة واحدة.

فمن أمثلة الحذف ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنْ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة: ٢٢٠.

حيث ترفع كلمة «إخوانكم» على تقدير: فهم، ويجوز النصب[xxxv] على تقدير: فإخوانكم تخالطون. وعلى التقدير الأوّل جملة اسمية، والمعنى: إنّ هذا شيء ثابت مقرر ولا غضاضة فيه، وعلى الثاني يكون المعنى: أن لا بأسَ من استحداث هذه السنة الحميدة مع إخوانكم[xxxvi].

ومن الإعجاز في الكلمات التي لا تظهر عليها علامة إعراب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة:٢.

إذ إن كلمة «هدى» تحتمل الرفع والنصب.

فالرفع من أربعة أوجه:

- أنْ يكون خبر مبتدأ مقدر: هو هدى.
- أنْ يكون خبراً بعد خبر.
- أنْ يكون مبتدأ، وفيه خبره.
- أنْ يكون مرفوعاً بالظرف على قول الأخفش والكوفيين.

أمّا النصب، فهو على الحال من ﴿ذلك﴾، أو من ﴿الكتاب﴾، أو من الضمير في ﴿فيه﴾[xxxvii].

ومن المعلوم أنّ هذا التعدد في الآراء متقوم بهويات فردية، وتفسيرات نحوية، وهي لا تقترب من النصّ القرآني إلاّ بفاعلية التأويل ومضارب التخمين، لذلك نجد السجال الدائر بين العلماء والنحاة في توجيه الآيات القرآنية نحوياً قائماً، وقد تحررت في ضوء ذلك مسائل الخلاف، وبرزت صناعة الردّ والاعتراض، واستوت مساحة النقد فسيحة، يتبارى فيها النحاة، ويتعقب أحدهما الآخر، وفي تراثنا اللغوي العديد منها. ولا نكاد نجد كتاباً يتحدث عن النحو والإعراب ألاّ وهو متضمن لكثير من مسائل الخلاف، فكيف تصلح أنْ تكون هذه الأوجه موطناً للإعجاز، وهي قائمة على ما يأتي:

أوّلاً: الجهود الفردية في القراءة والتوجيه.

ثانياً: السجال وملاحقة الآراء بالنقد والتجريح.

ثالثاً: التأويل المحض الذي يبتعد عن روح النص، ومن اطّلع على كتاب الدكتور الحموز «التأويل النحوي» فسيلوح الفجر لذي عينين.

رابعاً: البعد البشري في الفهم، وهذا يعني أنّ النصوص لا تلامس الواقع ونفس الأمر، فكيف نركن إلى القول بهذا الإعجاز، وهو يرزح تحت سقف التأويل ومقاربة التقدير.

والغريب أنّ حماسة لم يلتفت إلى أنّ بعض الأوجه التي يقول بإعجازها تتنكر للأصل، فكلمة إخوانكم في الآية ٢٢٠ من سورة البقرة مرفوعة، فعلامَ القول بالنصب ؟.

وما الداعي إلى حرف الحقيقة، والعدول عن المحتد ؟

وسأذكر بعضاً من إعتراضات النحاة وردودهم في هذا الصدد، لتكون شاهداً على خلّة هذا الاتجاه وضعف سبيله.

أ . في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة: ٢٥.

ذهب الزمخشري إلى أنّ ﴿وبشر﴾ معطوفة على ﴿فاتقوا﴾، ويجوز الاستئناف، وقد خطّأ أبو حيان ذلك بحجة أنّ البشارة مأمور بها أمراً مطلقاً، فليست مرتبة على شيء، فلا يصح عطفها على الجواب المجزوم المترتب على ما قبله[xxxviii].

ب- ذهب الأعلم الشنتمري إلى أنّ ﴿الرحمن﴾ في البسملة بدل من اسم الله لا نعت له.
فردّ عليه السهيلي بقوله: إنّه لو كان بدلاً لكان مبيّناً لما قبله، وما قبله لا يفتقر إلى تبيين[xxxix].
جـ – في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَتَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ٨٥.
أوجه من الإعراب، لا تخلو من النقد، منها:
– إنّ ﴿أنتم﴾ خبر مقدم، و﴿هؤلاء﴾ مبتدأ مؤخر. وهو رأي ابن عطية عن شيخه، وقد رماه السمين الحلبي بالفساد[xl].
– إنّ ﴿أنتم﴾ مبتدأ،و﴿هؤلاء﴾ منادى،و﴿تقتلون﴾ خبر المبتدأ، وقد فصل بالنداء بينهما. وهذا لا يجيزه جمهور البصريين.
– إنّ ﴿هؤلاء﴾ منصوب على الاختصاص بإضمار «أعني». وإليه ذهب ابن كيسان، وهذا لا يجوز[xli].
د . ذكر الواحدي في تفسيره: أنّ في إعراب ﴿ما بعوضة﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾البقرة: (٢٦). وجهين:
وفي الوجه الثاني قولان للفراء والكسائي، وقد أنكرهما المبرد[xlii].
هـ – اختار سيبويه النصب في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ المائدة: ٣٨.
بإضمار فعل أي اقطعوا، وقد خُولف في هذا[xliii].

وفي مثل هذه الإعتراضات والملاحقات الشيء الكثير في توجيه الآيات القرآنية، لا أريد بسطها والإطالة في ذكرها، لأنّ لها ميادين من الدراسة أشبعت بحثاً.

ولكن بعد هذا التعارض والاختلاف في القراءة والتوجيه لدى هؤلاء العلماء لا يمكن أنْ نعدّ تلك الأوجه المتكثرة المنبثقة من آرائهم وترجيحاتهم منطقة لاشتغال الإعجاز القرآني.

وكيف يصح في منظومة الأذهان أنْ تكون تعارض الآراء وتدافع الأنحاء دليلاً على صحة الرسالة وصدق حاملها ؟!

أم كيف يكون المردود والفاسد والضعيف والمنكر أداة حجاجية في الإقناع، وذريعة منطقية في الإبرام ؟!

وإذا ثبت هذا، فإن فكرة الإعجاز ستكون منوطة بتجاذبات الأقوال، رهينة بتعارضات الرؤى واختلاف التوجيهات. ولا أحسب هذا إلاّ من عليل القول وبليل المنطق.

ومن جهة أخرى أنّ تعدد الأوجه الإعرابية ليس حكراً على النص الديني المقدس، حتى نفزع إلى هذا الوجه الطريف، فقد كانت الشواهد الشعرية مسرحاً لاستعراض الآراء، ومصقعاً يتبارى به النحاة. والمدونات النحوية المطولة مترعة بهذا المسلك، وخصصت بذلك كتباً كالإنصاف لابن الإنباري والتبيين للعكبري وغيرهما.

ومظاهر الخلاف لم تقتصر على المدرستين البصرية والكوفية، بل دبّ إلى داخل المدرسة الواحدة، فسيبويه خالف أستاذه في مواضيع كثيرة، ولم يرتضِ المبرد كل ما قاله سيبويه[xliv]. وفي كتب المتأخرين جمعت الكثير من ردود العلماء وإعتراضاتهم على أساطين العلم وعظماء أهل الفن.

فجمعت ردود الرضي على سيبويه في رسالة للباحث محمد بن عبدالله المالكي، وإعتراضات ابن الضائع على ابن عصفور لجمعان بن بنيوس، واعتراضات ابن يعيش على الزمخشري لـ محمد سعيد الغامدي، وتعقيبات أبي حيان للزمخشري لـ محمد حماد القرشي، وكتب الدكتور فخر صالح سليمان عن المسائل الخلافية بين الخليل وسيبويه. وغيرها الكثير.

فإذا كانت الثقافة اللغوية تبنى في جانب كبير منها على اختلاف القراءات، وتصارع الإرادات، وهي تتعاطى على متن المعرفة، فإن هذا الشأن الشخصي والطبع البشري لا يمكن حمله على مظاهر الغيب والتجليات القدسية، ومن ثم نجرّ الإعجاز إلى تلك المنطقة الموسومة بالضعف والقلق، المبنية على التغير وعدم الاتزان والاستقرار، ومثل هذه المنتجات لا يمكن أنْ تكون علامة فارقة لإثبات سنن التكوين..

ولو تخلصنا من كل ذلك، ونزلنا جدلاً عند رغبة أصحاب هذا الاتجاه، لعنّ لنا سؤال وعرض لنا استفسار، مفاده:

ما الجهة المزعمة للتحدي في هذا النحو من المسلك الإعجازي؟

أهي أقوال العلماء المتباينة أم توجيهاتهم المتنائية؟!

في التحدي ينبغي أن تكون جهة الإعجاز من الوضوح والإبانة ما تمكن الطرف الآخر من التبصر في هويتها، والتفكر في حقيقتها، حتى تكون الأدوات مهيأة للنهوض بأعباء المعارضة والخوض في غمار لّجتها،

فلا تبقى عندها، يومئذٍ، ذريعة للرفض والإعراض، ومن المعلوم في التحدي أنّ الحجة إذا لم تكن مشتركة في الميدان، فلا موضوع للطلب والتباري، لأنّ العجز لا يكون بغياب الحول مطلقاً، ولكن يتحقق في بلوغ مراتب الموضوع العالية الذي يطلب في التحدي. ولم تكن الأوجه الإعرابية، لا ثبوتاً ولا إثباتاً، موضوعاً للتحدي، ولا ميداناً للمعارضة..

إنّها تأملات تقترب إلى منطقة الإعجاز بأدوات ظنية وآليات ذوقية، يكون السائق لها فكرة التقديس، والباعث المحرك لها الهموم البحثية التي تروم الكشف عن كل ما هو طارف وقشيب، وإنْ كان خارج النسق، منزلقاً عن الصراط، ما دامت لعبة الادّعاء مهيمنة في الساحة القرآنية، تداعب وجدان القارئ، لتأخذ مدرجها إلى التقبل، وتدفع مهيعها إلى النجاح...

وقريب من هذا المنحى ما حررّه الدكتور عبد المعطي جاب الله في كتابه الموسوم: «الدلالة والاشتقاق في اللغة إعجاز القرآن بين النحو والبيان»، الذي ذكر في مقدمته: «فقد راودتني طويلاً فكرة الكتابة في موضوع الإعجاز من الناحية النحوية، فقد كان القرآن الكريم دائماً هادياً للنحاة في وضع قواعدهم، وقد أمدّهم بما يبتغونه من الأمثلة التي بلغت الذروة في المعنى والمبنى»[xlv].

ولكن هذا الكلام لا ينهض بأعباء الثقل المعرفي الذي يبتغيه النظر والتحليل، في معاينة التفكير النحوي الذي بنى أكثر أصوله على المسموع من كلام العرب شعراً ونثراً، ولم يكن القرآن هادياً للنحاة في وضع القواعد بالمعنى الشرعي للهداية، بل كانت الأخطاء وعثرات اللسان هي الدافع من وراء استقراء كلام العرب، ووضع المقاييس والعمل على أصولها. ثم إنّ الإمداد المذكور لم يكن فسيحاً ليفي ببغيتهم ويسدّ خلتهم، فلم يكن معجماً لرصد كل استعمالات اللغة في الكلام المنظوم !

ثم يتبع المصنّف كلامه قائلاً: «وقد قلت في نفسي أفلا يكون للنحو مجال في الكتابة عن مثل هذا الموضوع فيتناول الإعجاز من وجهة النظر النحوية.

ثم أخذت أتنبه عند قراءتي لنحو بعض الآيات إلى أنّ فيها أسراراً نحوية يعجز عن مثلها البشر، فنجد القرآن قد استعمل حرفاً في مكانه وحذفه في نفس التعبير في موضع آخر...»[xlvi]

إنّ المصنّف قد توهم كثيراً في ذلك فقد أعطى مقررات النظم للنحو، وما علم أنّ النحو هو «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[xlvii].

في حين أن النظم هو توخي المعاني وهو مرتبة تالية للنحو الاصطلاحي، وشتان بين الاثنين، فمعاني التراكيب هي غير صناعة التراكيب السليمة في الاستعمال؛ إنّ الأوّل يبحث عن العلاقات الدلالية، الناتجة من ضم المفردات بعضها إلى بعض، والثاني يتوخى عصمة اللسان من الخطأ في الاستعمال اللغوي.

وإذا رجعنا إلى التحديد الاصطلاحي الذي ذكره المصنف بقوله: «المعجزة أمر خارق للعادة، يظهره الله على يد نبي، ويكون مقروناً بالتحدي، سالماً عن المعارضة»[xlviii]، فإن الخلل المعرفي سيلوح في الأفق، لأنّ العلاقة بين النحو والإعجاز معدومة ولكل منهما منطقة اشتغال، فالبحث عن التراكيب السليمة في الاستعمال، ومجانبة اللحن من ميدان علم النحو ، وليس كذلك الإعجاز الذي نقصده بالحديث.

إذاً، ليس للتحدي والمعارضة واقع عيني – ولو على نحو الفرض – لأن اللسان العربي آنذاك يتكلم بسجيته وينطق بجبلّته بلا خلل أو لحن، وانما ظهر اللحن واحتجنا إلى استنباط القواعد من الاستقراء بعد أن انتشر الإسلام، ودخلت فيه مختلف الاجناس والقوميات، فبات اللسان العربي مهدداً، من جرّاء الأثر والتأثير.

أوَ يكون للقرآن نحو مستقل يتحدى العرب أن يأتوا بمثله ؟ وما هي مزيته حتى يكون محلاً للإقناع وسبيلاً إلى الإذعان ؟!....

ومما ذكره المصنّف في التمثيل تنوين كلمة ﴿عزير﴾ وكتابة ألف ﴿ابن﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ التوبة:٣٠.

فقد أفاد التنوين أنّ كلمة ﴿ابن﴾ليست صفة له بل هي خبر عنه، وقد كذبهم الله في هذا الحكم والخبر[xlix].

وانساقت بقيود عبد المعطي الباحثة هديل محمد عطية في رسالتها: «أثر اختلاف الإعراب في تفسير القرآن»، وهي تكتب فيها عن أثر اختلاف الإعراب في إظهار الإعجاز اللغوي، فكأنّها تفرغ عن لسانه في تبنيّ الفكرة بقولها: «وقد أسمى الأستاذ الدكتور عبد المعطي جاب الله سالم هذه الظاهرة اللغوية والنحوية إعجازاً نحوياً، لكنه لم يخرج عن الإعجاز اللغوي، وقد كتب فيها أكثر من بحث وعدّها من أسرار القرآن الكريم وإعجازه»[l].

وقد مثّلت الباحثة بنموذجين، اقتبستهما من كلام الدكتور معطي:

الأوّل: في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ(٩)وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ(١٠) ﴾فصلت: ٩.١٠.إذ جعل جملة ﴿وجعل فيها رواسي﴾ معطوفة على فعل مضمر وهو﴿خلق الأرض﴾؛ ليفيد نظم الآية أنّ هذا كله من خلق الأرض وجعل الرواسي والبركة وتقدير الأقوات واقعٌ في أربعة أيام.

الثاني: في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ الأَرْضَ كِفَاتًا(٢٥)أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا(٢٦)﴾ المرسلات:٢٥-٢٦. ذاكرة أربعة أوجه في نصب كلمة ﴿أحياء﴾هي:

١. مفعول للمصدر ﴿كفاتاً﴾.
٢. مفعول لفعل محذوف تقديره تكفت.
٣. حال من الضمير في تكفتكم.
٤. مفعول به ثانٍ للفعل جعلنا[li].

وسواء تعددت أوجه ﴿أحياءً﴾ الإعرابية أم لا، ونونت كلمة ﴿عزيز﴾ أم لم تنوّن، لم تزد شيئاً ذا بال في مفهوم الإعجاز؛ لأنّها خارج إطاره، فلا خرق للعادة، وليس فيها وضوح للتحدي، ولا توجد مقتضيات للمعارضة.

ولا يمكن أنْ نجزم أنّ في التعدد إعجازاً وخرقاً؛ لأنّها قراءة تستند إلى معطيات النظر، والجهود البشرية، وتنتمي إلى محال التعارض والتدافع في سنة التكوين، لذا لا يمكن أنْ تكون متواطئة لما في نفس الأمر والواقع، وكل من يجزم أنّ هذه القراءات مقصودة في النص الإلهي، فهو واقع في مصيدة الوهم؛ لأنها نتاجات مشبعة

بالميول المذهبية والاتجاهات الفكرية، وفي كل منها نجد نسبة انتماء، فهذا أشعريّ، وهذا معتزليّ، وذاك إثنا عشري، وفلان يقال في توجهه أنّه فلسفي، أو مشربه صوفي. وهلم جرا.

إنّ بصمات الباحثين وانطباعاتهم لا يمكن ان تُجرد، وهو يعيد إنتاج القراءة، ويزاول ممارسة التأويل؛ لأنّها من رشحات منظومته الفكرية، وتجليات من بنيات ثقافته العلمية، فكل توجيه لا يمكن أنْ يكون بريئاً من مرتكزاته، صحيحاً من موجّهاته. ومن كانت هذه مقوماتهم ومراجع منطلقاتهم، لا يمكن ان تكون سبباً في إثبات الرسالة.

نعم، قد ينتج الاختلاف معرفة، ويؤلف التباين ثقافة، ولكنه لا يخرج عن كونه ثراء في منظومة التفكير البشري، ويكشف عن مستويات القراءة وافق التأمل على طول حلقات التأريخ، فيكون سبباً في التعرف على تطلعات العصر وهمومهم المعرفية.. امّا كونه أداة للتعرف على الحقائق والواقعيات فهذا وهم محض، وتخبط صرف.

إذا ،القول بهذا المنحى من الإعجاز فيه مجازفة معرفيّة كبيرة من حيث أصل الادّعاء،ومن حيث المقاربات التنظيريّة والتطبيقيّة،فكل ما ذُكر في الاتجاه المتقدم،لا يعدو أن يكون قراءات بشريّة تبتغي بسط القول في مفهوم الإعجاز ،وتوسيع مدياته؛ليشمل كل شعب المعرفة،بأثر من ثقافة التقديس التي توغلت إلى منظومة التفكير .وهي ليست من الإعجاز في شيء؛لأنها خارج حلبة التحدي ،ولا تقتضي الخرق والتجاوز الذي يؤكده مفهوم الإعجاز.

- تحدث الدكتور عبد الفتاح الدجني عن هذا الاتجاه في كتابه الاعجاز النحوي في القرآن الكريم. لكنني لم اعثر عليه.

[i]. جمهرة اللغة: ١/٤٧٠.
[ii]. ديوان الأعشى: ٢١٧.
[iii].تهذيب اللغة: ١/ ٣٤٠. ٣٤١.

- لم أعثر عَلَى تحديد للسنة الَّتِي توفي فيها. سوى ما يقال: أنّه صاحب الخليل.

[iv]. تهذيب اللغة: ١ /٣٤١.
[v]. يُنظَر: السابق نفسه: ١/٣٤٢. ٣٤٣.
[vi]. السابق نفسه:٣/ ٣٢– ٣٤.
[vii].معجم مقاييس اللغة: ٧١٢.
[viii]. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: ٥٨.
[ix].مصنفات الشيخ المفيد، النكت الاعتقادية: ٣٥.
[x]. أصول الدين: ١٧٠
[xi]. الذخيرة فِي علم الكلام: ٣٢٨.
[xii]. السَّابق نفسه: ٣٢٨.
[xiii]. الذخيرة فِي علم الكلام: ٤٢٩.
[xiv]. اعلام النبوة ٢٦.
[xv]. المحصل نقلاً عن المختصر الكلامي: ٩٣٤.
[xvi]. تفسير القرطبي: ١/١١٢.
[xvii]. يُنظَر السَّابق: ١/١١٢. ١١٤.
[xviii]. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٤٧٤.
[xix]. التعريفات: ١٥٣.

[xx]. الإتقان: ٧١٠.
[xxi].جمهرة اللغة:١/ ٥٧٥.
[xxii]. تهذيب اللغة:٥/ ٢٥٢.
[xxiii]. معجم مقاييس اللغة:٩٨٠.
[xxiv]. التكملة١٨١ –١٨٢
[xxv]. الخصائص:٦٨.
[xxvi]. مفتاح العلوم:١٢٥.
[xxvii]. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ١٣– ١٤.
[xxviii]. الطراز:١١.
[xxix]. شرح الحدود النحويّة ٤٦.
[xxx]. حاشية الصبّان:١/ ٢٢.
[xxxi]. شرح الحدود النحويّة:٤٦.
[xxxii]. حاشية الصّبّان على شرح الاشموني: ١/ ٢٢.
[xxxiii]. من الإعجاز القرآني: ١٣–١٤ .
[xxxiv]. ينظر: السابق نفسه: ١٤–١٧ .
[xxxv]. هذا الجواز ناظر إلى القراءة لا القرآن. والمصنّف يتحدث عن الإعجاز في القرآن لا القراءة.
[xxxvi]. ينظر: السابق: ١٩–٢٠ .
[xxxvii]. ينظر: من أوجه الإعجاز: ٢٩–٣٢ .
[xxxviii]. ينظر: المحاكمات بين ابي حيان والزمخشري وابن عطية: ١/٢٤ .
[xxxix]– ينظر: الدر المصون: ١/٣٠ .
[xl]– ينظر: السابق نفسه:٢/٤٧٦ .
[xli]– ينظر: السابق نفسه: ٢/٤٧٦–٤٧٧
[xlii]– ينظر:التفسير البسيط: ٢/٢٧٢–٢٧٤ .
[xliii]– ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٨٥
[xliv]- عمد ابن ولاّد إلى تعقب المبرد في ردوده على سيبويه، فألف كتابه الانتصار لسيبويه على المبرد، وقد حققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان.
[xlv]– الدلالة والاشتقاق في اللغة إعجاز القرآن بين النحو والبيان: ٣
[xlvi]– السابق نفسه: ٣
[xlvii]– التكملة: ١٨١
[xlviii]– الدلالة والاشتقاق في اللغة: ٥
[xlix]– ينظر: الدلالة والاشتقاق في اللغة: ٩٨.
[l]– أثر اختلافات الإعراب في تفسير القرآن: ٣٢ .
[li]. السابق نفسه: ٣٢.٣٣.

المصادر

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه فواز أحمد زمرلي. دار الكتاب العربي – بيروت. ٢٠٠٧م.
- أثر اختلافات الإعراب في تفسير القرآن، رسالة ماجستير للطالبة هديل محمد عطية. الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٩م.
- أصول الدين، أبو منصور عبد القاهر البغدادي. مطبعة الدولة – استانبول، ط١، ١٩٢٨م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م.
- أعلام النبوة، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي. دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبو بكر الباقلاني، تحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري. المكتبة الازهرية للتراث. ط٢ – ٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،أبو حيان الأندلسي،تحقيق الدكتور حسن هنداوي،دار القلم – دمشق.ط١، ١٩٩٧م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة الأفاضل دار العماد للدراسات والبحوث القرآنية – دمشق، ط١، ٢٠١٣م.
- التكملة، أبو علي الغفاري النحوي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الازهري، تحقيق عبد السلام هارون، تراثنا.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ٢٠٠٦م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفيّة ابن مالل،تحقيق عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصريّة – بيروت،ط١، ٢٠٠٤م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق. ط٢، ٢٠٠٣م.
- الدلالة والاشتقاق في اللغة، الدكتور عبد المعطي جاب الله سالم، دار الكتاب الحديث – القاهرة. ٢٠٠٩ م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت.
- الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- شرح الحدود النحويّة،جمال الدين عبد الله ابن أحمد ابن علي ابن محمّد الفاكهي،تحقيق الدكتور محمد الطيّب الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني،حققه محمّد عليّ النجار،عالم الكتب–بيروت.ط ١، ٢٠٠٦م .الإبراهيم،دار النفائس–بيروت.ط١ ،١٩٩٦م.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مراجعة وضبط وتدقيق محمد عبد السلام شاهين. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١، ١٩٩٥م.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، نصير الدين الطوسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- المحاكمات بين أبي حيّان وابن عطية والزمخشري، أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي، تحقيق محمد عثمان. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١، ٢٠٠٩م.
- المختصر الكلامي، ابن عرفة التونسي، تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء الكويت،
- مصنفات الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن النعمان البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- من الاعجاز القرآني، تعدد أوجه الاعراب في الجملة، د. محمد حماسة، مكتبة الامام البخاري، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
-